

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

مصباح نياح ، يوسف الحمود ، غازي عازر ، فتحي الرفاعي .
المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .
المميز ضده :

بتاريخ ٣١/١٠/٩٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٩٩/٧٧٩ فصل ٩٩/١٠/١٩ القاضي بإدانة المتهم
بجناية فعل منافي للحياة طبقاً للمادة ٣٢٠ عقوبات
وحبسه مدة ستة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وادانته بجناية الايذاء
والحكم بتغريمه خمسة دنانير والرسوم .
وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحق المتهم وهي حبسه
مدة ستة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وحيث انه امضى مدة العقوبة
موقوفاً الافراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً او محكوماً بجرم آخر .

وتتلخص اسباب التمييز بسبب واحد مفاده :-

اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جناية هتك
العرض خلافاً للمادة ٢٩٦ عقوبات الى جناية فعل منافي للحياة خلافاً للمادة ٣٢٠
عقوبات حيث توصلت الى ان المميز ضده قام بتقبيل المجني عليه على فمه وخذ
وان التقبيل على الفم يشكل جناية هتك العرض .

لهذا السبب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز
موضوعاً .

بتاريخ ٢٧/١/٢٠٠٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية
طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة وعن سبب التمييز نجد بان واقعة الدعوى كما استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى من البيانات المقدمة في الدعوى تتلخص انه وفي مساء يوم ٩٩/٣/٢٥ واثناء مسير المجني عليه والذي هو من مواليد ٨٤/٧/٢٧ في احد شوارع الشلالة باتجاه منزله التقى به المتهم واجلسه على الارض واخذ يقبله من فمه وخذه وطلب منه ان يذهب معه واثناء مسيره معه هرب منه الى منزله واخبر والده بالذي فعله المتهم معه .

وحيث ان مجرد التقبيل على الفم والخذ دون المساس بالعورات لا يشكل جريمة هناك العرض ولا شروعاً فيها وانما هو فعل منافي للحياء طبقاً لاحكام المادة (٣٢٠) من قانون العقوبات ذلك ان الوجه لا يعتبر عورة .

وحيث توصلت المحكمة مصدرة الحكم الى هذه النتيجة وعدلت وصف التهمة من جناية هناك العرض طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الى جنحة فعل منافي للحياء طبقاً للمادة (٣٢٠) من القانون ذاته فيكون حكمها متفقاً واحكام القانون وسبب التمييز لا يرد عليه .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٥ محرم سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/٩م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ع